

المشهد السياسي

لاءات حزب الله وحركة أمل والمستقبل على مشروع باسيك

3 لاءات سياسية، و3 لاءات تقنية، باتت هرفوعة في وجه مشروع وزير الخارجية جبران باسيك لقانون الانتخابات. الأولى، رفعها كل من حركة أمل وحزب الله وتيار المستقبل، رغم أن الأخير مشارك في صياغة المشروع. أما تقنياً، فملاحظات القوى الثلاث تنسف المشروع من أساسه. في هذا الوقت، يزداد الحديث عن قرب التوصل إلى اتفاق على قانون انتخابي، يعتمد النظام النسبي



اجتمع بري والحريي ليك أمس بعد الحوار بين المستقبل وحزب الله (دالاتي ونهرا)

فتح الطرح الانتخابي الأخير للوزير جبران باسيل، منذ لحظة إطلاقه، باب الاعتراض عند الكثيرين، بمن فيهم حلفاء التيار الوطني الحرّ. وهو محاصر بمجموعة من الملاحظات، إذا ما أخذ بها، فستنصف من أساسه. ومع انتهاء المهل الدستورية لدعوة الهيئات الناخبة، ورفض رئيس الجمهورية العماد ميشال عون توقيع الدعوة، باتت البلاد أمام قطوع خطير من الصعب على أحد التنبؤ بما إذا كان سيجتازه أو لا. ولعل هذا الأمر هو الذي دفع القوى السياسية إلى استئناف نشاطها «الانتخابي» بعدما أخذت السلسلة والموازنة كل الوهج في الأسبوعين الماضيين. فتكثفت الاتصالات واللقاءات، بعد التحذيرات الجذبة التي أطلقها



**الحريي لخليك وباسيك
وفياض والخليك: منفتح
على النسبية**

**تتحفظ قوى 8 آذار
على الدوائر التي «تستهدف
فرنجة»، في الشمال**



كل من الرئيس نبيه بري، والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، قبل أن تشهد عين التينة ليل أمس جولة حوار جديدة بين تيار المستقبل وحزب الله وحركة أمل للتباحث بشأن قانون الانتخابات، تلتها مائدة عشاء جمعت الرئيسين بري وسعد الحريي. وبحسب مصادر من أكثر من فريق سياسي، فإن القوى السياسية الرئيسية باتت قريبة جداً من التوصل إلى قانون انتخاب، يعتمد النظام النسبي. في هذا الوقت، يُصنّ التيار الوطني

باسيل، وهي، للمفارقة، قريبة جداً من ملاحظات حركة أمل. وهذه الملاحظات هي: رفض التصويت الطائفي؛ رفض فصل المنية عن الضنية؛ وفي ما يتعلق بتقسيم الدوائر التي سيعتمد النظام النسبي فيها، فتتأثر لبنان دائرة واحدة. وفي اللقاء الذي جمع الرئيس الحريي برئيس القوات اللبنانية سمير جعجع أول من أمس، «جرى البحث في النقطة الأخيرة، وكان هناك شبه توافق عليها، على أن يكون الصوت التفضيلي في الدوائر المعتمدة وليس في القضاء. وفي إطار الحديث النسبية، قالت مصادر رفيعة المستوى في فريق 8 آذار لـ«الأخبار» إن رئيس الحكومة سعد الحريي قال قبل يومين، وفي خلال لقاء مع الوزير باسيل والوزير علي حسن خليل والنائب

وكانها تستهدف النائب سليمان فرنجية. ورداً على سؤال، جزمّت المصادر بأن موقف حزب الله (الذي يلتزم الصمت حيال قانون الانتخاب) مطابق لموقف حركة أمل، مضيفة: نحن والحزب إيجابيون تجاه مشروع باسيل، لدينا ملاحظات، فليأخذوا بها، وعندها «نمشي» بالمشروع. ولم تنف المصادرين الملاحظات الأساسية، إذا ما أخذ بها، فإنها تعني نسف مشروع باسيل من أساسه. وفيما تؤكد مصادر التيار الوطني الحر أن تيار المستقبل موافق على مشروع باسيل، وأن نادر الحريي (مدير مكتب الرئيس سعد الحريي) شارك في وضع المشروع، عدت مصادر رفيعة المستوى في «المستقبل» لـ«الأخبار» ملاحظات الحريي على مشروع

الحرّ على أن الأطراف تقترب من التوافق على الاقتراح الذي تقدّم به الوزير جبران باسيل، في مقابل إصرار كل من تيار المستقبل وفريق الثامن من آذار على العكس. وبحسب مصادر قريبة من الرئيس نبيه بري، «ثمة ثلاث ملاحظات جوهرية على مشروع الوزير باسيل»، هي: رفض اعتماد التصويت الطائفي (الأرثوذكسي) وفق النظام الأكتري في دوائر متوسطة؛ رفض أن يكون الصوت التفضيلي محصوراً بالقضاء؛ ورفض اعتماد النسبية على أساس الدوائر الخمس، والمطالبة بأن يكون لبنان دائرة واحدة. كذلك ثمة ملاحظات أخرى، غير جوهرية، تتصل ببعض الدوائر والمقاعد، كالمطالبة بأن يكون قضاء زغرتا والكورة دائرة وحدهما، لأن الدائرة المقترحة من باسيل (البترون، الكورة، زغرتا، بشري، المنية)، تبدو

أيمن الحريي يبيع حصته في بنك البحر المتوسط

باع أيمن الحريي، شقيق رئيس الحكومة سعد الحريي، حصته في بنك البحر المتوسط الى رجل الاعمال الاردني علاء خواجه. بلغت قيمة الصفقة نحو 535 مليون دولار، وجرت عبر بيع حصة أيمن الحريي في مجموعة «البحر المتوسط القابضة ش.م.ل.» التي تمتلك كامل أسهم البنك. كان أيمن الحريي يمتلك نحو 42,24% من أسهم المجموعة، فيما يمتلك شقيقه الرئيس سعد الحريي نسبة مماثلة، وتمتلك نازك الحريي، أرملة الرئيس الراحل رفيق الحريي، نحو 15,8%. هذه الصفقة قامت على تخمين لقيمة البنك الاجمالية بمبلغ 1,266 مليار دولار. رأت مصادر مصرفية أن هذه القيمة مبالغ بها. فقيمة الأموال الخاصة الاجمالية لـ«البحر المتوسط» تقدر بنحو 1,5 مليار دولار في عام 2015، فيما تبلغ قيمة موجوداته في العام نفسه 15,5 مليار دولار، منها 11,5 مليار دولار ودائع. أمّا التسليفات فتقدر في عام 2015 بنحو 5,1 مليارات دولار، منها 66 مليون دولار مشكوك في تحصيلها. هذه الأرقام لا تأخذ في الحسبان نتائج عام 2016، التي تعدّلت بفعل «الهندسة المالية» التي نفذها مصرف لبنان. الجدير بالإشارة أن بنك البحر المتوسط استفاد من «هندسات» خاصة أجراها مصرف لبنان بين عامي 2013 و2016 وضخّت نحو 575 مليون دولار من الأرباح الاستثنائية في البنك المذكور. (الأخبار)